الكلمة التي ألقاها الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في افتتاح الدورة الـ 93 لمجلس جامعة الدول العربية [مقتطفات]*[1]

تونس، 1990/3/10

السيد الرئيس،

أصحاب السمو والمعالي،

أصحاب السعادة،

أيها السيدات والسادة،

إن وجود دولة فلسطين اليوم على منصة رئاسة المجلس ليرمز إلى رصيد ضخم من النضال الفلسطيني في سبيل القضية المركزية، ثورة متواصلة، دون انقطاع، إلى هذه الانتفاضة المجيدة التي دخلت عامها الثالث، ثورة من أجل الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

فباسم المجلس الموقر، أجدد التحية للشعب الفلسطيني الصامد، وانتفاضته العظيمة، وقيادته الشجاعة. وأرحب بالأخ المناضل فاروق القدومي في منصة الرئاسة، خلفاً لمعالي الوزير يوسف علوي، الذي نعبر له عن كامل التقدير لجهوده على رأس هذا المجلس.

السيد الرئيس،

يمر الصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره القضية الفلسطينية، بمرحلة تحف بها مخاطر جمة، بسبب تعنت إسرائيل، وما تشهده الساحة الدولية من تطورات مفاجئة وتغيرات متسارعة.

ويحق لشعبنا الفلسطيني أن يفتخر بما يقوم به شباب الحجارة، للسنة الثالثة على التوالي، من بطولات متميزة، رغم تزايد عدد الشهداء وجموع الجرحى والمعتقلين، من جراء موجات القمع الإسرائيلي.

---

* **المصدر**: أخبار جامعة الدول العربية، تونس، 1990/3/12.

[1] انعقد المجلس في الفترة من 10 – 1990/3/13.

يتم كل ذلك في وقت تراجعت فيه التغطية الإعلامية الدولية للمواجهات الضاربة في الأراضي المحتلة. ويحدث ذلك في وقت تجمع فيه إسرائيل قواها، لتنفيذ المخطط الصهيوني القديم، مستغلة مناخ الوفاق الدولي، لتسريع تدفق المهاجرين، خاصة من الاتحاد السوفياتي.

ذلك أن التغيرات السياسية في شرق أوروبا دفعت عدداً من دول هذه المنطقة إلى مراجعة سياساتها الخارجية، وبالتحديد تجاه إسرائيل. فبادرت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية معها. وقد أوحي إليها بأن ذلك شرط ليتم قبولها في صف الدول الديمقراطية، وبرهان عن صدق نواياها في الانفتاح على عالم الحرية.

وتزامن ذلك مع محاولات ظالمة لتشويه صورة العرب لدى شعوب تلك الأقطار.

وقد عبرت دولنا عن قلقها من استغلال سياسة الوفاق الدولي لأهداف تخل بالأمن في منطقتنا العربية، أو تسيء إلى قضايانا العادلة في المحافل الدولية.

السيد الرئيس،

إن التقارير الخاصة بحجم هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل تؤكد أن المعدل اليومي لا يقل عن 400 مهاجر يصلون يومياً إلى إسرائيل. وسوف تزداد معدلات هذه الهجرة إذا ما تمكنت إسرائيل من تخصيص وسائل نقل إضافية لترحيل المهاجرين اليهود مباشرة من الاتحاد السوفياتي. والمخطط الذي كشف عنه رئيس الحكومة الإسرائيلية يشير إلى توقع مليون مهاجر خلال السنوات الخمس القادمة، يضاف إليهم المهاجرون من دول أوروبا الشرقية، وجنوب أفريقيا، وأميركا اللاتينية وغيرها. الأمر الذي لو تحقق، سيزيد من أطماع إسرائيل في التوسع والهيمنة، ورفض الحلول السياسية، ومن أخطار ذلك على المنطقة.

أمام هذا الخطر الداهم اجتمعت اللجنة الوزارية المكلفة بدعم الانتفاضة ونظرت في قضية تدفق الهجرة السوفياتية، ووضعت خطة تحرك نأمل أن يبدأ تنفيذها بعد انتهاء هذه الدورة.

لكن لا بد أن نعلن، من أعلى هذه المنصة، أن تبعات هذه القضية يتحملها المجتمع الدولي، وأن للدولتين العظميين بالخصوص، مسؤوليات جسيمة. فقد اعترف المجتمع للشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية الثابتة، وتجاوب مع شرعية النضال الفلسطيني، وأدان الاحتلال الإسرائيلي وممارساته، لكنه حتى اليوم لم يفلح في فرض احترام الشرعية الدولية، من خلال تنفيذ القرارات الأممية، وذلك رغم جهود الدول العربية في قمة فاس، وجهود المنظمة في المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر، وهي جهود لا مثيل لها في أي نزاع إقليمي آخر. ولا شك أن تعنت إسرائيل إنما هو بسبب ما تلقاه من حماية لا مبرر لها، لا في القانون ولا في الأخلاق، من دول غربية، في طليعتها الولايات المتحدة الأميركية.

وليس من المبالغة في شيء أن نعلن أن وقف الهجرة اليهودية المباشرة من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل أمر حيوي يجب على المجتمع الدولي التصدي له فوراً، إذا كانت النية متوفرة، فعلاً، لدى الدول الكبرى، لإقرار السلم والأمن في المنطقة، في ظل علاقات دولية جديدة تقوم على المبادىء العادلة، والقيم الإنسانية التي تبقى القاعدة الوحيدة للسلام بين الأمم.

السيد الرئيس،

تتابع دولنا ببالغ الاهتمام المساعي الدولية المبذولة حالياً لإخراج القضية الفلسطينية من حالة الجمود، إلى إطار السلام الشامل والدائم.

لكن الذي لا بد من تأكيده حتى يرتفع كل لبس هو أن الصراع العربي الإسرائيلي جوهره القضية الفلسطينية، ومن الوهم أن يعتقد بعض القادة الإسرائيليين أن الصراع العربي الإسرائيلي شيء منفصل عن هذه القضية، ويمكن معالجته على انفراد.

ثم فيما يخص القضية المركزية نفسها، لا يمكن بحال التنازل عن الحق العربي في القدس الشريف الذي يمثل في نظر الدول العربية كافة، حقاً لا سبيل إلى التخلي عنه.

لذلك نرى أن قرار ضم القدس – وقرار ضم الجولان – لاغيان ولا يعتد بهما دولياً. وقد أكدت ذلك كل دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأميركية.

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/